

Distr.
GENERAL

A/52/230
15 July 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون
البندان ٣٨ و ٨١ من القائمة الأولى*

دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها الحكومات في سبيل
تعزيز وتوطيد الديمقراطيات الجديدة أو المستعادة

صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام
من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لأوكرانيا
لدى الأمم المتحدة

أتشرف، بناءً على تعليمات من حكومتي، بأن أحيل طيه نص تقرير الرئيس ليونيد د. كوشما، رئيس
أوكرانيا، الذي قدمه في اجتماع عام عقد في كييف في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧، بمناسبة الذكرى الأولى
لاعتماد دستور أوكرانيا.

وسأكون ممتنا إذا عملتم على تعميم هذا التقرير ومرفقه كوثيقة من وثائق الجمعية العامة في إطار
البندان ٣٨ و ٨١ من القائمة الأولى.

(توقيع) يوري ف. يوخايفسكي
القائم بالأعمال المؤقت
لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة

مرفق

[الأصل: بالروسية]

تقرير من رئيس أوكرانيا ليونيد د. كوشما في اجتماع الاحتفال بالذكرى السنوية الأولى لاعتماد دستور أوكرانيا

مدينة كييف، ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٩٧

لقد شاءت الأقدار أن نعيش في زمن يتميز بتغييرات كبيرة، ويتضمن التحول من حالة اجتماعية بذاتها إلى حالة ثانية. ونحن، إلى جانب ذلك، قريبين من تخوم ألف عام، مما يمثل معلما لمطلع عهد جديد للبشرية جمعاء.

لذلك فإن التوجه إلى الأحداث المرحلية في تاريخنا الجديد ليس مساهمة عاطفية من الجانب الاستعراضي للدولة، وليس بمظهر من مظاهر الاحتفاء اللفظي بتوكيد الذات. ونحن إذ نسلك طريقا غير مطروق، لا يخلو من الصعاب والمحن، لا بد أن نؤمن النظر دائما في العمليات الحكومية والاجتماعية من جميع الجوانب بصورة نزيهة، وأن نؤمن النظر في ذواتنا نفسها.

وينبغي لنا أن نفكر في أوكرانيا المعاصرة، وكيف أنها ستلج في القرن الحادي والعشرين، وكيف نتركها إرثا للأجيال القادمة.

وإنني أنظر من هذه الزاوية بالذات لأهمية الذكرى الأولى لاعتماد القانون الأساسي لأوكرانيا. وهو مهم أيضا لأن عيد الدستور يسبق يوم الاستقلال بوقت قليل ويرتبط به ارتباطا لا ينفصم.

وتحمل هذه الوثيقة الأساسية أهمية مصيرية في الواقع في هذه المرحلة الانتقالية من تطورنا. واعتمادها قد أكمل التشكيل الكامل للدولة، وضمان استقلال أوكرانيا. وبذلك تكون أوكرانيا قد وطّدت مكانها في العالم بصورة نهائية.

إن وضع واعتماد الدستور مهمة ليست سهلة حتى في مجتمع أكثر استقرارا وتشجيعا. وكانت تلك مهمة ذات أبعاد وتعقيدات كبيرة حقا في إطار مجتمعنا الذي كان يقف على مفترق الطرق في ظل جو من الهلع والغموض، مع التعرض دون مبالغة للتمزق من جراء التناقضات.

ولقد استطعنا أن نشيّد أساس سيادتنا بصورة متحضرة، منسقين أنشطتنا مع الإرادة التي أعرب عنها شعبنا، متمسكين بدقة بأحكام القانون الدولي.

وكان سير العملية الدستورية طويلا، ومعقدا، وكثيرا ما كان موجعا، وقد دام ست سنوات كاملة. وقد عكس في شكل مركز وزع القوى السياسية، وطرق الصراع التي تستخدمها، والتضارب المعقد في العلاقات بين فروع السلطة.

وقد أدت اصطدامات المصالح السياسية المختلفة، التي غالبا ما ينعدم التوفيق بينها، إلى مواجهات ومنازعات حادة، وذلك في مرات كثيرة. فبصياغتها لثلاثة مشاريع كاملة السريان، أوشكت هذه المصالح أن تضع البلاد على حافة أزمة دستورية، وقد استطعنا تجنبها، لأن الحكمة والتوازن تغلبا في نهاية الأمر. وقد كان الأمر كذلك، خاصة، في عام ١٩٩٥، عندما كان يجري إعداد الاتفاق الدستوري بين الرئيس ومجلس السوفيات الأعلى.

واليوم يمكن أن ننظر إلى تلك الوثيقة من وجهات نظر مختلفة، وأن نقيّم إيجابياتها وسلبياتها. ولكن لا يمكن إنكار أن توقيع الاتفاق أبعدنا عن مسار خطير وسمح بالحفاظ على قيادة الدولة وحفّز النشاط المطرد في العمل المتعلق بالقانون الأساسي. وقد أمكن إثارة مسألة عرض المشروع على استفتاء شعبي، عندما دخلت العملية الدستورية في طريق مسدود في واقع الأمر.

وأعود إلى تلك الأيام الدرامية، لا لتصفية الحسابات السياسية، بل لكي نحسب في المستقبل حساب ظرفين على أقل تقدير.

أولا - إضاعة الكثير من الطاقة والوقت في المناقشات العقيمة والمنازعات الداخلية. وفقدنا نتيجة لذلك، زحما كان لدينا، وأصبحنا دائما نضتقر إلى الوقت اللازم لاتخاذ القرارات والاضطلاع بالأنشطة ذات الطابع العملي. وإنني على ثقة بأنه لو لم يحدث ذلك لكُنّا اليوم في حالة اقتصادية أفضل بكثير، ولكانت التنمية في وضع أكثر تقدما.

ثانيا - نُقل النهج الغامض لتناول المشروع إلى الدستور ذاته. ويمكن من جديد ملاحظة النقد والعداء القاطع. ولكل شخص الحق بالطبع في أن يعرب عن رأيه.

وفي الواقع، هناك بعض من عدم التنسيق، والأحكام غير الدقيقة في القانون الأساسي، ولم يُحسب أو يُسوى توازن القوى بشكل كامل في كل موضع فيه. ولكننا كسبنا باعتماده ما يزيد كثيرا عما خسرناه. فلم يحدث قبل كل شيء انشقاق في المجتمع أو استياء من قبل السكان أو ظهور للتعصب السياسي المتطرف. وليس الاحتفاظ بالجوهر الديمقراطي للسلطة ذاتها بأقل أهمية، فالعلاقة بين فروعها ومؤسساتها لم تتحول، ولو مؤقتا، إلى مرحلة التخريب المتبادل.

ولا جدال في أمر آخر، وهو أن الدستور قد اعتمد، مما يعد في غاية الأهمية، وينبغي أن يأخذ الجميع ذلك بعين الاعتبار. زد على هذا، أن هذا الاعتماد لم يتأت عن طريق الضغط بالقوة، كما يميل البعض إلى الاعتقاد، بل نتيجة لتنسيق المواقف، بإجراءات برلمانية متحضرة وديمقراطية.

وأريد أن أتوجه، بصورة منفصلة، إلى من يعتبرون أنفسهم من المعارضة، وإلى الذين لم يؤيدوا الدستور كليا أو جزئيا: لقد اتخذ بعضكم خطوة شجاعة، بتصويتهم لصالحه. وأعلم أنكم بذلك قد جلبتم على أنفسكم ضغطا أدبيا من جانب شركائكم في الرأي. ولكن قد فعلتم ما تطلبته مصالح أوكرانيا.

إن "الليلة الدستورية" المشهورة، التي لم يهدأ بعد الولع الذي يدور حولها، وتتراكم الطنون والأساطير بشأنها، أصبحت تجسيدا واضحا لقانون تحول الكم إلى الكيف. وهكذا لم يكن ذلك عملا عفويا وليد اللحظة، بل كان نتيجة منطقية لكل التطور الذي سبق الأحداث. وعلى الرغم من أن ذلك لم يكن عملا روتينيا، وإنني أوافق على هذا الرأي.

وكان ذلك إظهارا جزريا للأسف، لخصائص برلماننا، فهو منقسم إلى معسكرات سياسية متضاربة، وقد توصل إلى حل وسط وتوافق في الآراء، متخطيا المصالح الحزبية وطموحات الجماعات والأفراد.

ووددت لو أن توافق آراء النواب هذا كان منبثقا، لا عن غريزة حفظ الذات، بل عن رغبة النواب في أداء مهمتهم بأكمل صورة.

وأسمح لنفسي، وأنا أعطي جميع من صنعوا الدستور حقهم، بأن ألاحظ: أن أوكرانيا قد حققت فتحا في نوعية جديدة، وثبتته في قانونها الأساسي، وهو نتيجة موضوعية طبيعية للتطور الاجتماعي.

ولقد جاء اختياره وتحقيقه من خلال معاناة جميع الأجيال السابقة.

إن دستور أوكرانيا المستقلة دستور سلسلة نسبية تنحدر من "الحقيقة الروسية" ليروسلاف مودري ودستور بليب أورلك، دستور جمهورية أوكرانيا الشعبية وإعلان سيادة الدولة.

واليوم ينبغي علينا أن نعطي أسلافنا الأماجد ما يستحقون من تحية، وأن نعرب عن شكرنا لجميع مواطنينا، ولأصدقائنا في الخارج، وفي جميع أنحاء أوكرانيا، الذين كان إدراكهم وتأييدهم قاعدة قوية ومحركا للعملية الدستورية.

ولدينا كل المبررات لأن ننظر إلى الدستور بوصفه ميثاقا اجتماعيا. ولنا أن نعتمد، بالتالي، على دوره الشامل الخلاق في صالح الشعب الأوكراني.

وهناك شرط في غاية الأهمية، وهو أن نعيش ونعمل وفقا للدستور. وإن القول بأننا قد تعلمنا ذلك بالفعل سابق لأوانه. ولسنا بمقتنعين بمحاولات مراجعة القانون الأساسي وإدماجه في إطار الحقل القانوني القائم، وتأخير اعتماد القوانين الدستورية، أو محاولات "تصحيح" الأحكام الدستورية. ولكن هناك حقيقة محزنة: لا يوجد الآن من يحط من قدر الدستور مثل أولئك الذين يحسبون أنفسهم ضمن آباءه.

وأكرر مرة أخرى: سوف ينفذ الرئيس ومن الآن فصاعدا مسؤوليته كضامن للدستور.

ولا يمكن تقدير أهمية القانون الأساسي، وتأثيره على حياة الدولة والمجتمع، تقديرا أكمل شانا، إلا بمرور الزمن.

فهل لا بد لنا أن نتحدث عن ذلك اليوم؟

إن لديّ قناعة: أن ذلك ضروري ولا بد منه، لكي لا نفقد تحت ضغط الحياة اليومية نقاط الرؤية ولكي نضمن تحليلا متواصلا وموضوعيا.

وماذا أعطى الدستور بالتحديد بعد عام من سريانه، وكيف له أن يبرر تلك الآمال التي عقدت عليه؟

وسأتحدث فقط عن ملامحه المبدئية البالغة الأهمية:

- يجري تنفيذ بناء الدولة في أطر محددة إلى حد ما، وقد أدخلت أنشطة المؤسسات الحكومية والعلاقات فيما بينها في مجراها الدستوري؛
- رسخت في وعي الناس فكرة الدولة بصورة نهائية؛
- يتحول الشعب، فيما يتعلق بأهداف السياسة، إلى أرفع المستويات، وتتوسع حرية نشاطه في السياسة والاقتصاد؛

- خرجنا إلى موجه جديد للحركة الاجتماعية - من الدكتاتورية إلى الديمقراطية - ومنتطور تحت ظروف أشكال متعددة من الإدارة والملكية؛

- ثم رسم ملامح الهيكل الاجتماعي والاقتصادي للدولة؛

- توصلنا إلى عمليات اجتماعية وسياسية ذات طابع يمكن التنبؤ به، وتحطم التقديس الفكري الأعمى كما تعززت التعددية السياسية؛

- تشكلت بيئة دولية ملائمة لتعزيز أمن الدولة وحل المشاكل الداخلية.

وأقصد، قبل كل شيء، توقيع معاهدة واسعة النطاق مع روسيا، لإقامة أساس لتنمية روابط حسن الجوار، والمساواة في الحقوق والمصالح ذات المنفعة المتبادلة. وتدفعنا إلى ذلك طبيعة بلدنا ذاتها، وتاريخهما وواقعهما المعاصر.

وصار توقيع معاهدة مع رومانيا خطوة هامة من وجهة نظر ضمان المصالح القومية لأوكرانيا وكذلك تنقية المناخ الأوروبي.

ووضعت معاهدة حدود الدولة مع بيلاروس بداية ناجحة لعملية حل هذه المسألة الهامة مع الجمهوريات السوفياتية السابقة.

وأصبح الإعلان المشترك "نحو التفاهم والاتحاد" وثيقة أنهت الصفحات الصعبة والمأساوية أحيانا في تاريخ أوكرانيا وبولندا بصورة نهائية.

ولم تظهر أوكرانيا مجرد الرغبة في الحياة والتعايش مع جيرانها وجميع الدول، بأرفع المعايير تحضرا، بل أنها قد أكدت ذلك عمليا.

وقد توقفت بكثير من التفصيل على الجانب الدولي، لكي أبرهن على أنه حيثما تقل المعارك والاشتباكات السياسية، فإنه تتحقق نتائج حقيقية وملحوظة.

وأرى أنه لا بد من أن أركّز على ذلك بوجه خاص.

والنتيجة الرئيسية كما يلي:

- اكتملت فترة تكوين الدولة، التي طالت ست سنوات، بما في ذلك عام من الحياة في ظل الدستور الجديد؛

- تم بناء هيكل الدولة، الذي ينبغي الآن تعزيزه وبنائه اقتصاديا قبل كل شيء؛

- وضع أساس الانتقال إلى تحقيق صيغة دستورية رئيسية: الإنسان - الأسرة - المجتمع - الدولة، وهو أمر مهم جدا.

يقود إلى ذلك في المقام الأول كل منطق تطورنا. فقد تخطينا تلك المرحلة التي كانت تتم فيها التضحية بمصالح المواطنين من أجل ترسيخ الدولة وتشكيل مظاهرها وهياكلها.

ثانيا - تتطلب ذلك الحالة الاجتماعية والاقتصادية التي أصبحت أكثر حدة في الآونة الأخيرة، لأسباب ذاتية في الغالب.

وهكذا، تشهد التجربة العالمية أن التحولات السوقية ترافقها دائما أزمة طويلة إلى حد ما، ولا سيما إذا ما تطابقت مع تغيير النظام السياسي. ولكن حتى لو أخذنا ذلك في الحسبان، وكذلك حقيقة أننا بدأنا إقامة الدولة وإصلاح المجتمع في أسوأ أيام انهيار الاتحاد السوفياتي. فإن التأثير الاجتماعي لهذه التجربة وثمنها قد خرجا عن أقصى الحدود المقبولة.

ولكن مع ذلك دعونا ننظر، بدون تحامل، إلى نقاط البدء عندما أعلن الرئيس خطة الإصلاحات الاقتصادية الجذرية، التي أجازها مجلس الرادا الأعلى، على ما أذكر، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

ويضع التصنيف العالمي أوكرانيا في قائمة من يتصدرون قائمة هبوط الإنتاجية. ففي العام الماضي فقط تقلص حجم إنتاجها الصناعي ٢٨ في المائة تقريبا، والزراعي ١٧ في المائة، وإجمالي الإنتاج المحلي ٢٣ في المائة.

وتجاوز عجز ميزانية الدولة المستوى الحرج عدة مرات. وتم تمويله بالكامل تقريبا عن طريق طبع الأوراق المصرفية.

وكان الاقتصاد في حالة كبيرة من ارتفاع التضخم الذي يتسم بإطراد التزايد مبتلعا كل شيء - دخول السكان وعائدات الميزانية والأصول الثابتة ورؤوس الأموال المتداولة للمصانع والمنظمات.

وبلغ مستوى التضخم في عام ١٩٩٣، ٢٠٠ في المائة، أي أنه ارتفع ١٠٢ مرة. وكان ذلك في ظروف تدعم فيها الدولة نحو ٧٠ في المائة من الأسعار وتعمل فيها آلية تحديد سعر تبادل العملة.

ولم تقم أوكرانيا لمدة عامين تقريبا بخدمة ديونها الخارجية: إذ لم تكن هناك ببساطة موارد للقيام بذلك.

ويتضح من البيانات المذكورة أن التغلب على أزمات من هذا النطاق، بسرعة وسهولة، غير ممكن.

ومع ذلك أكملنا من حيث الأساس مرحلة الاستقرار النقدي في عامين ونصف. وحققنا تحرير الأسعار، وآليات سعر العملة والتجارة الخارجية، والخصخصة على نطاق صغير، وإزالة ملكية الدولة للأرض. وأدخلنا نظام "خدمة السوق" لعجز الميزانية دون القيام بإصدار نقدي. وقضينا على العجز التجاري الإجمالي، الذي كان نتيجة بشعة للنظام الإداري.

وصارت العملة النقدية الأوكرانية واحدة من أكثر الوحدات النقدية استقرارا. ففي هذا العام لم يزد المتوسط الشهري للتضخم عن واحد في المائة. ويبلغ سعر الخصم للمصرف الوطني ٢١ في المائة مقابل ٣٠ في المائة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وفي العام الماضي زادت صادراتنا من السلع والخدمات بنسبة ٢٠,٨ في المائة. وهذا واحد من أكبر المؤشرات بين بلدان وسط وشرق أوروبا.

وقد تمكّننا إلى حد كبير من الابتعاد عن هبوط اقتصادي شديد لا يخضع لأيّة روابط. ولكننا لم نستطع موازنة الحالة الاقتصادية - إذ يمكن التحدث فقط عن إبطاء حلول الأزمة.

وينبغي أن نعترف، فوق ذلك، أننا بعد اعتماد الدستور لم نعط الإصلاحات الاقتصادية زحما ملموسا، بل وكبحناها بصورة ملحوظة. وما قمنا به حتى الآن ليس له أثر دائم، ولا تتحسن الحالة. وهذا يرجع، إلى حد كبير، إلى عدم تقويم الهبوط في الإنتاج، ولم تجر موازنة الميزانية. وتكتسب أزمة المدفوعات حدة خاصة.

إن مشكلة المشاكل التي تفاقم المناخ الاجتماعي وتثير الجدل السياسي، إلى أقص حد، هي تزايد المديونية في دفع الأجور، والمعاشات والمنح. فقد زاد حجمها بالنسبة إلى الرواتب والأجور فقط ٩ مرات تقريبا منذ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

إن حقيقة ارتفاع متوسط الأجور محسوبة بالعملة الصعبة أكثر من ٤ مرات - من ٢٢ دولارا من دولارات الولايات المتحدة إلى ٩٠ دولارا من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ إلى نيسان/أبريل الجاري، يمثل عزاء ضعيفا للناس الذين لا يتقاضون النقود في وقتها المناسب.

نضيف إلى ذلك زيادة البطالة، ونقص شبكة الأمان بالنسبة لأكثر الجماعات السكانية ضعفاً وأرباب المعاشات، والمعوقين، والأسر ذات الأطفال الكثيرين، والشباب - وتسارع انفصال المجتمع إلى طبقات.

ويملك أغلبية الناس حالياً أساساً للإعراب عن دعاوى عادلة بالنسبة لي كرئيس، وللحكومة، وللمجلس الراداً الأعلى، وللمسؤولين في جميع المستويات، أي إلى سلطة الدولة، والتوجه بسؤال منطقي تماماً: أي إصلاحات هذه عندما تزداد الحياة سوءاً؟

إن امتحان صبر الشعب أكثر من ذلك غير مقبول.

وينبغي علينا جميعاً، الرئيس، والحكومة والبرلمان، أن نعتز بصداقة بالأخطاء وأخطاء الحسابات التي اقترفت، في هدوء، وبدون الإفراط في الانفعال، ولكن علينا باستخدام أكثر المعايير انضباطاً أن نحلل أسباب استمرار الأزمة الاقتصادية، ومقدار مسؤولية كل منّا والمهام التي ينبغي تحقيقها وفقاً لواجباتنا وصلاحياتنا.

وينبغي علينا، إذا سمينا الأشياء بأسمائها، أن نقول:

اتضح أن الحكومة بهيكلها المختلفة غير قادرة على تأمين إدارة شاملة وفعالة للعمليات الاقتصادية والاجتماعية، وتنفيذ ملائم للإصلاحات؛ وأعلنت عن مبادرات هزيلة وقضت وقتاً كبيراً في "إخماد النيران". وفي الفترة الأخيرة نما الاقتصاد "غير الرسمي" بصورة كبيرة. وبالإضافة إلى ذلك ازداد مناخ الاستثمار سوءاً. وأدى الإفراط في تسييس البرلمان ويستمر في أن يؤدي إلى عمليات تعطيل خطيرة في عملية وضع القوانين. ويؤدي هذا إلى خسائر اقتصادية والمنازعات الدائمة بين فروع السلطة.

ولا أعفي نفسي من الذنب، لا سيما في مسائل توفير الموظفين.

وأوصلت الحالة الدولة إلى أكثر الفترات حرجاً وخطورة في كل تاريخ فترة ما بعد العهد السوفياتي. ولا بد الآن من تركيز كل الاهتمام، والقوى والموارد على المشاكل الاقتصادية.

وقد آن الأوان لكي نفهم عدم جدوى التساؤلات التي لا تنتهي عن مدى ملائمة التدابير الإصلاحية بالنسبة إلى البلاد. إذ أن لها ما يبررها وسوف تدوم. وينبغي أن نجمع إرادتنا في قبضة واحدة ونعمل.

والآن دعونا نتحدث عن مجموعة التدابير الملحة التي ينبغي تنفيذها في أقرب فرصة أو في السنوات المقبلة.

أولا - ما هو مطلوب هو التحرير الفعلي للنظام الاقتصادي في أوكرانيا. فهو اليوم غير ملائم للمنتج الوطني وجاذبيته ضئيلة بالنسبة للمستثمر الأجنبي.

وينبغي قبل كل شيء أن نستكمل إصلاح النظام الضريبي. ونتيجة لذلك سينخفض العبء الضريبي بمقدار النصف تقريبا بالمقارنة بالعام الحالي. وهذا يمس قبل كل شيء العجز في صندوق الأجور: لا بد لنا أن نخفضها إلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٨ وإلى ٢٨ في المائة في عام ١٩٩٩.

وأهم شيء هو اعتماد كل مجموعة القوانين التي سبق تقديمها في كانون الأول/ديسمبر من العام الماضي وأن نكمل على أساسها المرحلة الأولى من الإصلاح الضريبي. ولا بد من إعادة تشكيل ميزانية عام ١٩٩٨ بصورة كاملة.

وينبغي على البرلمان أن يعمل بتصميم لاعتماد مجموعة القوانين قبل العطلة البرلمانية.

ثانيا - يتعيّن علينا أن نترجم مشكلة تخفيض النفقات الحكومية إلى مستوى عملي. وينبغي أن نخفض بمقدار الربع النفقات الإدارية، وإلغاء دفع استحقاقات للموظفين الذين لا يستحقونها.

وأريد أن أشدد على أن ذلك لا يمس أرباب المعاشات والجماعات السكانية الضعيفة.

ولا بد لنا مهما كلّف الأمر أن نسد جميع قنوات الاغتناء غير المشروع على حساب ميزانية الدولة. ويجري تقرير إجراءات يتم بموجبها توزيع العطاءات الحكومية على أساس تنافسي فقط.

وستعتبر أي أعمال يقوم بها المسؤولون لاتخاذ إجراءات خفية وغير خاضعة للرقابة لتوزيع الأموال الحكومية أنها تورط مباشر في الفساد.

ثالثا - الإسراع بصورة ملموسة في عملية الخصخصة.

وستمثل الخطوات الهامة هنا في اتخاذ إجراءات محددة، تضمن شفافيّتها، والتحول من الخصخصة عن طريق الشهادات إلى الخصخصة النقدية، مع إشراك المستثمرين الأجانب والوطنيين في هذه العملية إلى أقصى حد، وإقامة الملكية الحقيقية.

وسوف يقتصر هذا النشاط بتعزيز ملموس في التحكم في القطاع الحكومي للاقتصاد.

وسوف تحدد في النصف الثاني من هذا العام قائمة المؤسسات الحكومية وتحديد مركزها القانوني. وسيحدد هذا في الغالب على أساس المؤسسات التي يكون فيها الإنتاج غير فعال وفقا للمعايير السوقية، غير أنه حيوي بالنسبة للمجتمع.

وتشمل هذه مؤسسات لا بد من تركها تحت إشراف الدولة. وتشمل مجالات مثل الطاقة النووية، وإنتاج الأسلحة.

ولا بد من رصد الاعتمادات المناسبة لتلك الأغراض في ميزانية عام ١٩٩٨.

ونعتزم قرب نهاية العام الجاري إلى تحويل بقية المؤسسات الحكومية إلى شركات عامة ذات ملكية مشتركة، وإدخالها في إطار تنظيم وإدارة الشركات.

ويعتزم التعجيل بإصلاح العلاقات الإدارية وأنواعها في فروع الاقتصاد ذات الأهمية البالغة مثل الطاقة، وصناعة الفحم وصناعة إنشاء الآلات، وخدمات الإسكان.

ومن الأهمية بمكان توسيع نطاق السلع المباعة، واستخدام الأموال الناتجة في إعادة تمويل احتياجات المؤسسات في فترة ما بعد الخصخصة فيما يتعلق بالاستثمارات وتسوية الديون وعدم السداد.

وسيجري اتخاذ خطوات حازمة للتعجيل بعمليات الخصخصة في المجتمع الزراعي - الصناعي. وهنا لا بد أن نبدأ في الواقع من نقطة البداية.

ولا بد بأسرع ما يمكن من القضاء على احتكار مؤسسات تجهيز وبيع المنتجات الزراعية. وينبغي في نفس الوقت احترام مصالح منتجي السلع في المقام الأول.

رابعاً - إعادة هيكلة الصناعة، والعمل على استقرارها وتأهيلها عن طريق تطبيق مجموعة من الحوافز ذات طابع غير تضخمي وتنشيط العملية الاستثمارية.

وجرى بالفعل استحداث عدد من تلك الحوافز بفضل فرض أنواع جديدة من الضرائب على القيمة المضافة وأرباح المؤسسات، ونظم الاستهلاك المعجل، وإعادة هيكلة الديون المستحقة على المشاريع التجارية وما إلى ذلك.

وأرى أنه لا بد من إدخال ممارسة إبرام الاتفاقات الاستثمارية مع كبار المستثمرين الأجانب والمحليين، والتي ستشتمل على إعفاءات ضريبية، وإعفاءات مؤقتة من دفع الضرائب الجمركية وغيرها من الرسوم. ولا بد لذلك من قرارات ملائمة للمجلس الأعلى.

ويمثل تعزيز دور الاستثمارات الحكومية نهجا جديدا.

وسوف يتحدد أساسا الإنفاق على تمويل فروع الاقتصاد على أساس الجوانب ذات الأولوية في عملية إعادة الهيكلة. وأعني بصفة خاصة تطور المجمعات الزراعية - الصناعية ومجمعات الوقود والطاقة، وتنفيذ مجموعة محددة بوضوح من البرامج الشاملة التي تسعى لتحقيق أهداف معينة والبرامج العلمية التقنية.

وسوف ينفذ تمويل الاستثمارات الرأسمالية، في ضوء قيود الميزانية، على أساس تنافسي وائتماني من خلال المصارف المأذون لها.

وسيتعزز دعم الدولة للعلم. وستوجه القروض الأجنبية، المضمونة على مستوى مجلس الوزراء والوزارات، أساسا إلى التكنولوجيات الجديدة.

ولتحفيز تصدير منتجات التكنولوجيا الرفيعة سيبدأ منذ عام ١٩٩٨ إدخال آلية لإعفاء مصدريها من دفع الضرائب على الأرباح المحققة من زيادة أحجام الصادرات بالمقارنة بالعام السابق.

وتصبح في العام القادم إقامة صندوق معني بالتأجير للتحديث التقني للزراعة لاجتذاب اعتمادات الميزانية التي تستخدم الآن في المشتريات الحكومية من الحبوب، واحدة من الحلقات الرئيسية في نظام الدعم الحكومي للمجتمع الزراعي الصناعي. ويتعيّن أن تنتهي في عام ١٩٩٨، الطلبات الحكومية من الحبوب.

وستبذل جهودا متضافرة بدرجة أكبر لإدخال رأس المال المصرفي إلى الاقتصاد وفي المقام الأول عن طريق إنشاء مجموعات التمويل الصناعي وغيرها من الهياكل، ورفع القيود عن حق المصارف والصناديق الاستثمارية في امتلاك أصول المؤسسات.

خامسا - إدخال نظام الاقتصاد في كل شيء. وإلحاحية هذا التدبير واضحة تماما وإن يكن استنادا إلى المثال التالي.

فيما يتعلق بفعالية استخدام موارد الطاقة تحتل أوكرانيا واحدا من أدنى المستويات في العالم. ويكفي أن نقول إننا نضيّع سنويا ٤ - ٥ بليون من الأمتار المكعبة من الغاز. وهي تعادل تقريبا نصف بليون دولار. فأي حكومة يمكن أن تسمح لنفسها بمثل هذا البذخ؟

وقد أصدرت تعليماتي إلى الحكومة بأن تضع برنامجا حكوميا مدته ثلاث سنوات لخفض الاستهلاك الداخلي للغاز بمقدار ٢٠ بليون متر مكعب.

وسيعمم هذا النظام الصارم في كل مكان.

وحتى نهاية العام ستتولى خزانة الدولة الإشراف بصورة كاملة على هيكل الميزانية بأكمله.

سادسا - وضع وتنفيذ التدابير فيما يتعلق بإضفاء الصبغة القانونية على الاقتصاد غير الرسمي. وسيساعد في هذه العملية إلى حد كبير التحرير العميق على نطاق البلد وإمثال الاقتصاد.

وأنوي التقدم باقتراح فيما يتعلق بوضع صياغة تشريعية للعفو عن التصدير غير المشروع لرؤوس الأموال من أوكرانيا بشرط إعادتها إلى الوطن.

ولنتحول إلى التدابير الجذرية لتنظيم الحالة في سوق النقد الأوكراني. وسيتم تحديد الهياكل التي ستعمل بمساعدة حكومية في قطاعات السوق ذات المردود المرتفع، مثل صناعة الغاز، على أساس تنافسي من خلال إبرام عقود حكومية فقط. وسيحدد فيها بدقة مردود هذا النشاط والمبادئ التوجيهية لتحديد الأسعار والضرائب.

سابعا - سيتم ربط السياسة الخارجية بالاقتصاد. وسيساعد هذا على حل المسائل السياسية الأساسية فيما يتعلق بالدول الأخرى وترسيخ وضع أوكرانيا في العالم. وسيتم هذا على مسارات عديدة وسيقوم على المصالح الوطنية لأوكرانيا.

وينبغي في هذه المرحلة إعطاء أولوية لمسااعي اجتذاب موارد منظمات التمويل والمنظمات الائتمانية الدولية لحل أكثر مشاكل التنمية الاقتصادية والحماية الاجتماعية للسكان إلحاحا.

وستبذل جهود معجلة بهدف تمويل إغلاق محطة تشيرنوبيل لتوليد الطاقة النووية وفقا للترتيبات التي تم التوصل إليها مع بلدان مجموعة الدول السبع.

ونعتزم تحويل الإنجاز في العلاقات مع شركائنا الأساسيين، روسيا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، إلى تعاون اقتصادي واقعي وذو منفعة متبادلة.

وسنولي عناية خاصة لتطوير العلاقات مع بلدان الاتحاد الأوروبي - لا سيما ألمانيا، وإيطاليا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى. وتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأوروبي المتعلقة بأوكرانيا - وهي شرط أساسي لدخول دولتنا في المجال الاقتصادي الأوروبي.

وينبغي توجيه النشاط الأساسي في العلاقات الاقتصادية الثنائية إلى تحريرها من القيود الاصطناعية. ولا سيما مع روسيا. ففي الربع الأول من هذا العام انخفضت تجارتنا مع روسيا بمقدار ٢٠ في

المائة. وقد جرت مناقشة هذه المسألة بالذات إلى جانب غيرها اليوم في محادثة تلفونية مع بوريس يلتسن.

وسيجري تنمية العلاقات المتبادلة بصورة كبيرة مع البلدان المجاورة. وتجب مناقشة هذه المسائل في الاجتماعات المقبلة للجان الثنائية المشتركة بين الحكومات.

ثامنا - يتعلق بالمجال الاجتماعي - وهو موضوع هام وستوجه المساعي قبل كل شيء إلى القضاء على المتأخرات في الأجور والمرتبات. وللقيام بذلك سنتخذ خطوات استثنائية - مثل جعل الملاك مسؤولين عن المؤسسات التي أصبحت مدينة للعاملين فيها، وفصل مديريها. وينظر في إمكانية بيع الأموال السائلة ومخزون العملات الصعبة لتلك المؤسسات في المزاد واستخدام الحصيلة في الدفع للموظفين.

وسوف يقدم مشروع قانون إلى المجلس الأعلى تمنع بموجبه المؤسسات والمنظمات ذات أشكال الملكية المختلفة التي تكون مدينة فيما يتعلق بالأجور، من زيادة أسعارها ودفع الرسوم إلى حين سداد المتأخرات. وسوف تطبق إجراءات الإفلاس على أولئك الذين لا يسددون ديونهم للعاملين في غضون ستة أشهر.

وفي هذا العام لن ترتفع الأسعار والتعريفات المتعلقة بخدمات الإسكان والمرافق. وسيتم التحول على مراحل إلى سداد السكان لقيمتها الكاملة، وفي نفس الوقت الذي سيجري فيه تنفيذ إصلاحات المساكن والمرافق.

وسيطور نظام تقديم إعانات المساكن.

وسيتوقف العمل بالأمر الحكومي بشأن قطع الغاز والكهرباء عن المستهلكين من الأفراد الذين تستحق عليهم متأخرات غير مسددة.

ويبدأ من الربع الأخير تعويض الخسائر الناجمة عن هبوط قيمة المدخرات على مراحل. ويبدأ في العام القادم إدخال نظام التأمين على الودائع الادخارية للأشخاص.

وسيكون هناك ضمان لحماية دخول الناس من التضخم في حالة ما إذا زاد عن ٥ في المائة في الشهر.

وسيبدأ اعتباراً من عام ١٩٩٨ إصلاح المعاشات وينفذ على مراحل حتى عام ٢٠٠٠.

وسيتم رفع الحد الأدنى للمعاش ليقترّب من مستوى خط الفقر. وسيتم ترتيب المعاشات وفقا لطول مدة الخدمة والاشتراكات.

ويحق لكل شخص أن يتساءل كيف يتقاضى موظف حكومي، لنقل في وظيفة سكرتير مكتب، معاشا قدره ضعف معاش مدير مؤسسة كبيرة؟

وأريد عموما أن أقترح على البرلمان أن يوقف سريان مفعول عدد من أحكام القانون المتعلق بالخدمة المدنية، لمدة خمس سنوات.

وستتناول في العام القادم الإصلاح الهيكلي لنظام الأجور والمرتبات.

ويبدأ التنفيذ المرحلي للحكم الدستوري المتعلق بحق المواطنين في الحصول على الحد الأدنى من الأجور، ولا يكون أقل من خط الفقر. وسيتم رفع الأجور إلى مستوى ٦٠ في المائة من المتوسط في القطاع الاقتصادي.

ونظرا لتفاقم مشكلة البطالة سنقوم بتقييم كل خطوة في السياسة الاقتصادية من زاوية العمالة، وإنشاء فرص عمل جديدة وتحسين ظروف العمل.

ومن بين التدابير المحددة المتوخاة، تقديم المساعدة إلى المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتهيئة الظروف لكل من يرغب في إقامة مشروع تجاري، وكذلك تنظيم وتطوير الخدمات الاجتماعية.

وسوف يصدر في تموز/يوليه ١٩٩٧ مرسوم رئيس أوكرانيا بشأن "الاتجاهات الرئيسية للسياسة الاجتماعية في السنوات ١٩٩٧-٢٠٠٠". وسيكرس أحد نواب رئيس الوزراء جهودده لهذا المجال وحده.

وستولى عناية خاصة للرعاية الصحية، والتعليم والعلوم بما أننا تكبدنا أكثر الخسائر الملموسة هنا بالذات.

ويشير حتى الوصف المختصر للتدابير العاجلة المقاومة للأزمة التي عهد إلى الحكومة بصياغتها إلى أنه يتعين علينا تحقيق اختراق حقيقي في الميدان الهام لبناء الدولة - المجال الاقتصادي.

وهذه مهمة معقدة وشاقة. وهي تتطلب مستوى مرتفع من مساءلة السلطات أمام المجتمع والناس، والضمانات التنظيمية والقانونية اللازمة.

وهذا هو الأكثر أهمية، لأننا أصبحنا في الواقع في حالة طوارئ بسبب الخلاف الطويل الأمد بين أجهزة السلطة المركزية والإقليمية.

واليوم عندما يصبح مستقبلنا في الميزان، لا بد، في نهاية الأمر، أن نثوب إلى رشدنا، وأن ننبد المشاحنات الداخلية، والمؤامرات والتلاعب في السياسة. فنحن إما أن نتكاتف، ونبدأ عملاً منسقاً وملائماً للحالة ووفقاً لإرادة الشعب المعلنة، أو سيقوم أناس آخرون بذلك نيابة عنا.

ونحن في حاجة إلى أن نبتعد عن وجهة النظر الوحيدة البدائية في توزيع السلطة كما لو كان الأمر مسابقة وفقاً لمبدأ "من هو الأهم أو الأعلى مرتبة". وقد سبق أن أعطى الدستور إجابة على ذلك وليس لأحد أن يفسر ذلك على هواه.

ولا بد أن يصبح تقسيم السلطة الآن هو توزيع العمل - عمل منسق يستهدف نتيجة محددة متفق عليها.

ويمكن تحقيق هذه النتيجة فقط عندما ندرك أننا لسنا سياسيين ذوي مصالح وأمزجة متقبلة، بل رجال دولة مسؤولين حقاً. وأريد أن أشدد مرة أخرى: أن جوهر السلطة يتمثل في المسؤولية. فأنا لم أرحها عن نفسي ولا أنوي أن أزيحها. ولكنني أريد أن يحمل كل منا العبء الملقى على عاتقه.

وإنني أوجه هذه الكلمات أيضاً لنواب الشعب. فلا ينبغي أن يفهموا الفكرة ويعتمدوا الممارسة في حين أن جلسات البرلمان تتحول في أحيان كثيرة إلى تجمعات سياسية، بينما يتوقف مصير القوانين التشريعية الهامة على الذاتية والمصادفة البحتة - مثلاً، على عدد البرلمانيين الذين قرروا تناول وجبه من الطعام في وقت التصويت أو الذين تمكنوا من العودة بعد فترة الاستراحة للتدخين. بل ماذا نقول عن المنازعات بين الأحزاب التي قد تصل إلى درجة الاشتباك بالأيدي أو ممارسة الضغوط سرا خلف الأبواب المغلقة!

وكان من الجائز أن لا نوجه الانتباه إلى ذلك عشية العطلة - لو لم تزداد على هذا النحو أمراض البرلمان الأوكراني - فقد افترضوا مهاماً غير عادية بحكم القانون بالمخالفة للدستور. متناسين بذلك أن البرلمان هو جهاز لإجازة القوانين، وليس بكيان إداري - تنظيمي - قانوني - توزيعي.

ولن نتعمق في الجانب القانوني للمسألة. ولنأخذ ما هو أكثر بداهة. فعندما يجيز القرارات بضع مئات من الأشخاص، وعلاوة على ذلك، يجري التصويت بنفس القدر تقريباً من المتغيبين، أو عندما يغيرون أصواتهم لتحقيق النتيجة التي ترغبها قيادة المجلس الأعلى، فليس في مقدور أحد أن يجيب على نوعية مثل هذه القرارات وما يترتب عليها من آثار.

ففي التحليل النهائي فإن تلك القوانين غير مشروعة تماما.

إن ما يلي واضح ليس بالنسبة إلى السياسيين فقط، بل وللناس العاديين: شيء واحد فقط يهم ويقلق النواب مع اقتراب الانتخابات البرلمانية - قانون الانتخابات ونتيجتها المقبلة.

وما من شك في أن تأجج الحماسة قبل الانتخابات، الناشئة عن المعارضة السياسية والشعبية، يثير حالة جدية من عدم الاستقرار في البلاد والمجتمع، ويشل كل الجهود الرامية إلى التغلب على الأزمة الاقتصادية. وليست لدينا لهذا السبب بالذات ميزانية للعام الجاري ولا ضمانات لاعتمادها في العام المقبل، عندما يقترب سباق ما قبل الانتخابات من نهاية الشوط.

ولا يوجد دليل على أن تشريعنا يشبه لحافا مهترئا به ثقوب كبيرة. وغير معلوم، في ضوء التجربة السابقة، متى يدخل النواب المنتخبين في إيقاع العمل المنتظم. وبالإضافة إلى ذلك هناك النفقات الاقتصادية الباهظة.

وأنا على استعداد، إذا أخذنا كل ذلك في الاعتبار، للنظر في المقترحات المتعلقة بمدد فترة صلاحية المجلس الأعلى لمدة عام آخر. وذلك بشرط واحد: لا ينبغي استخدام ذلك الوقت في المجادلات السياسية، بل لاعتماد أكثر القوانين التشريعية إلحاحا، في المجال الاقتصادي قبل كل شيء، وفي تطوير الأحكام الدستورية، التي أخذ البرلمانيون على عاتقهم القيام بها. وأنا أنوي الاجتماع في الأيام المقبلة بالفصائل المختلفة لهذا الغرض.

وبخلاف ذلك يبقى أن نقترح على ممثلي الشعب الذهاب في عطلة لينغمسوا كلية في الحملة الانتخابية. فهي قد أبعدت، رغم كل شيء، القيام بالأعمال النيابية المباشرة إلى الخلفية. ولن يكون الأمر أمام الدولة والشعب سهلا.

وأستبق الأسئلة المحتملة فأقول فورا وبدون إبهام: إن تمديد صلاحية المجلس الأعلى لا يعني تأجيل الانتخابات الرئاسية. فهي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ كما يقضي بذلك القانون.

وأقترح أيضا تمديد صلاحية أجهزة الحكم المحلي لفترة محددة.

وسيكون ملائما أن يتخذ المجلس الأعلى قرارا ببدء سريان مفعول عدد من أحكام القانون المتعلق بالحكم المحلي اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩. وقد وقعت عليه بشرط أن تؤخذ مقترحاتي وملاحظاتى بعدم خلق مركز إضافي للتوتر في الاعتبار. وأكدت الخطوات الأولى المتعلقة بتنفيذ القانون صحة موقف الرئيس.

وينبغي أن أضيف أن أكثر من ٥ ٠٠٠ موظف إضافي سيجري ندهم إلى أجهزة الحكم المحلي.

والسبب الثاني الذي لا يقل أهمية لحالتنا الراهنة - هو قصور مستوى قيادة الاقتصاد بصورة واضحة. ولا أريد أن أعود من جديد لتقييماتي لنشاط مجلس الوزراء.

وأقول فقط: فبدلاً من تنظيم عمله تحولت الحكومة بإرادة رئيس الوزراء إلى نظام ما يسمى "الإدارة اليدوية". وهذا، علاوة على كل ذلك، يمثل تربة لعدم المساءلة والفساد.

ولذلك لا بد لنا، بدون إضاعة الوقت، أن نبني نظاماً للإدارة، وتنفيذ إصلاحاً إدارياً، وأن نتطرق، ككل، نحو الإصلاح الحكومي القانوني الشامل.

وأنوي أن أنشئ، في أقرب وقت، مجلس اقتصادي أعلى - وهو جهاز استشاري تداولي لرئيس أوكرانيا.

ويقترح أن يدخل في عضويته، بخلاف قادة الدولة، عدد من نواب رئيس الوزراء، والوزراء ورئيس صندوق الممتلكات الحكومية ورئيس المصرف الوطني، ورئيس المجلس الأعلى ورؤساء مختلف اللجان الاقتصادية البرلمانية، ورؤساء وزراء أوكرانيا السابقين والعلماء ورجال الأعمال.

وتتمثل مهمة المجلس في وضع وإقرار المقترحات والقرارات بشأن المسائل الهامة من الناحية الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية. وتؤمن أفرقة العمل التي ستقام تحت إشرافه، والتي تعمل في مجالاتها، متابعة العملية الكاملة لكل مسألة محددة - بدءاً من صياغة المقترحات، ومشاريع القوانين والقرارات إلى تنفيذها العملي.

إن أول ما ينبغي أن يستحوذ على اهتمام المجلس الاقتصادي الأعلى هو المسائل المرتبطة بالميزانية لعام ١٩٩٨.

وينبغي أن تأخذ الحكومة والبرلمان على عاتقهما التزامات متبادلة. واقتراح التوصل إلى مذكرة بين المجلس الأعلى ومجلس الوزراء بشأن الإجراءات المشتركة في فترة الاستقرار الاقتصادي.

وينبغي على الحكومة أن تتقدم بميزانية مقترحة للعام المقبل في الإطار الزمني الذي يحدده الدستور، ويتعين أن يجيزه المجلس الأعلى في غضون ٦٠ يوماً على الأكثر.

وتبرهن تجربة الأعوام السابقة، دعك من تجربة العام الحالي، أن عملية الميزنة لا بد من الدفاع عنها. لأن الدولة نفسها تركت بدون حماية وينبغي أن يتحمل مسؤولية عدم إجازة عملية الميزانية كل من اشترك فيها.

وأخبروني: بفضل من نفقد، مع عدم الإشارة إلى المسائل الأخرى، ١,٥ بليون من دولارات الولايات المتحدة؟ إن هذه مرتبات، ومعاشات تقاعدية وغيرها من المدفوعات.

ولهذا أوجه هذه الكلمات إلى أ. مروزو: لقد أوفيت بالتزامك الاجتماعي وأهديت إلى البلاد ميزانية قبل يوم الدستور. وينبغي للرئيس أن يحلها بالتفصيل. وأحث على اعتماد ميزانية العام المقبل قبل عطلة رأس السنة.

ولا أستبعد، كمخرج من المخالفة القانونية التي تنطوي عليها هذه المسألة، إعطاء الرئيس بطريقة دستورية الحق في اعتماد الميزانية، في حالة ما إذا لم يستطع البرلمان ومجلس الوزراء التوصل إلى اتفاق في الإطار الزمني المحدد، أو حل المجلس الأعلى في حالة عدم اعتمادها. وينبغي علي إقالة الحكومة إذا ما ثبت عليها الخطأ في تعطيل عملية الميزانية.

أما فيما يتعلق بالإصلاح الإداري فإن لجنة برئاسة ليونيد مكاروفيتش كرافتشوك سوف تعمل على وضع المقترحات الملائمة. وسيتم القيام بهذا العمل بصورة متوازنة وشاملة. فلسنا بحاجة إلى بدع وتجارب مندفة، ومتسعة وغير منطقية في بنية وملاك أجهزة الإدارة. ويكفي إحداث تغيير بسيط في اللافئات وإبداء تلهف على إعادة التنظيم، وبالأخص تعديل هذا أو ذاك من الأجهزة لكي تلائم أفرادا محددين. ولن يتم اتخاذ أي تدابير في هذا المجال، قبل أن تصل اللجنة إلى استنتاجات.

وينبغي إحداث تغييرات تتعلق بالجواهر. وأكرر أن الجوهر هو أن تعمل آلية إدارية دقيقة وشاملة في كل مكان، سواء في الأقاليم أو في العاصمة، وألا ندع للبيروقراطية الصغيرة والموظفين إدارة الأمور حيث "يمكن أن يحدث أي شيء".

ولا أعني أن أحط من قدر موظفي الخدمة المدنية. ولكن ينبغي عليهم أن يعملوا في النظام ووفقا للوائح المقررة فيه، لا أن يكتفوا باللوائح وفقا لأهوائهم، ووفقا لمصالحهم الخاصة.

إن شعبنا يستحق سلطة ليست مؤهلة فقط وإنما نزيهة كذلك. ولذلك فإنني أضع في المقام الأول بين التدابير التي سيجري اتخاذها اجتثاث الجذور العميقة للفساد والتخلص من أولئك الذين تلوّث سمعتهم. وسيتم التخلص في كل مكان من الحالة التي تتحول فيها الخدمة الحكومية إلى مصدر للاغتناء.

ويجري وضع حد لهذا بغض النظر عن الوظيفة أو الرتبة. وأقر بأنني لا أمني نفسي بالأوهام بأن كل شيء سيتم بسهولة وبساطة.

وسيعتبر قيام المجلس الأعلى برفع الحصانة عن النواب في حالات الفساد وإساءة استغلال الوضع الوظيفي الرسمي بمثابة إظهارا للوطنية وجهد يرمي إلى "تطهير" السلطات.

وأود أن يعلم البلد بأكمله: أن كل سادس موظف من الموظفين المتهمين بالفساد، هو نائب بأحد المستويات المختلفة.

وأقترح في نفس الوقت على المجلس الأعلى أن يجري تغييرات بصورة عاجلة في التشريع بغية تمكين مكتب التحقيقات الوطني من توسيع نطاق أعماله.

ونظرا للتأخير في تناول التقارير ذات الصلة المقدمة من الرئيس، والتي كان ينبغي اعتبارها مسألة عاجلة، منذ ما يقرب من شهرين إلى رفض البرلمان تحويل الهياكل المطلوبة لمقاومة الفساد، لا سيما على الصعيد الحكومي - وهو ما يقود منطقيا إلى سؤال تطالب الجماهير العريضة بالإجابة عليه: مم يخاف الممثلون المنتخبون من الشعب؟

وينبغي حشد كل القوى والموارد للتغلب على المثلث الأسود التقليدي: اقتصاد الظل - ممارسة الضغوط والمصالح الشللية - الإجرام.

وعلى أي حال فإن مرحلة الإصلاح الحالية وهي تطبق بالفعل بصورة مباشرة - تحتاج إلى زيادة توجيهها نحو جيل جديد من الموظفين الرئيسيين: المهنيين وذوي النزعة العملية. والموظفون يظهرون وطنيتهم ليس بالشعارات الصارخة، وإنما بالمواقف المخلصة تجاه الدولة والشعب، وبالرغبة في عمل شيء ما من أجلهما.

وينبغي علينا أن نعتد في مواجهة المشاكل التي لا مثيل لها على الناس ذوي القيم الأخلاقية العالية، وأن نبتعد عن تقويض المناخ الأخلاقي والنفساني في المجتمع، الذي يعتمد عليه مباشرة السلام والوفاق الوطنيين، والاستقرار السياسي.

وبما أنه ليس هناك من ينفي أن السياسة النزيهة التي تعكس مصالح الشعب، يمكن أن تكون أخلاقية، فإنني أناشد الأحزاب وقادتها الامتناع عن الخصومة والمواجهة. فالسياسة التي تقوم عليهما وحدهما هي سياسة لا أخلاقية.

فالإنسان هو أرفع قيمنا، والإنسانية هي هدف تطورنا.

وينبغي أن يكون ذلك بالذات الأساس الفلسفي لأنشطة الذين في إمكانهم الارتفاع فوق المصالح الحزبية الضيقة، ولأولئك المسؤولين عن مصير أوكرانيا.

والحاجة إلى تشكيل الهيكل السياسي للمجتمع يملئها مدى ملائمة النظام الانتخابي المختلط. وسأكون متفتحا كما كنت دائما للحوار مع كل الأحزاب والمنظمات الاجتماعية والحركات. وإنني لعلنى استعداد لأخذ المقترحات المحددة والبناءة فى الاعتبار.

ولقد قمنا بأكثر من اللازم لأن الشعب لا يصدق الشعارات والنداءات. ولكن من الجلى أيضا أن الاضرابات والأعمال الجماهيرية الأخرى لا تساعد فى إصلاح الأمور. ولذلك أتوجه إلى النقابات وجماعات العاملين بالامتناع عن الاضرابات القومية العامة والقطاعية والإقليمية وإن يكن لمدة عام.

ويمكن للكنيسة فى أوكرانيا، وينبغى عليها أن تلعب دورا أكبر بكثير فى تعزيز الدائم الأخلاقية لمجتمعنا وتدعيمها. الأمر الذى يتطلب بدوره تنظيم علاقاتها المتبادلة. لأن الصراع بين الطبقات يكون أحيانا أكثر خطورة من المنازعات السياسية والاجتماعية معا.

وربما يمكن اعتبار مبادرة مجلس الأمن والدفاع الوطنى وأكثر الكنائس المسيحية نفوذا بمثابة خطوة أولى لعلاج هذا الصراع. وإننى أتحدث عن توقيع مذكرة بشأن عدم استخدام القوة من حل المنازعات بين الطوائف الدينية.

ويعد هذا قرارا حكىما. وإننى أرحب به، وأؤيده وأتمنى أن يأتى بنتائج إيجابية حقيقية.

ويمكن أن يكون لموقف المثقفين وأنشطتهم العملية وتأثيره على الوعى الاجتماعى وزن كبير بوجه خاص فى ظروف ارتفاع انفعالات الناس ونقاط ضعفهم. وكنت آمل فى فترة حصولنا على الاستقلال أن يضطلع المثقفون بدور حيوى فى تعزيز الوعى القومى والإرادة القومية، مما يؤدى إلى أن يستمع الناس لصوت العقل وأن يعملوا فى تواؤم، وأن يعملوا على بعث الحيوية فى روح المصالحة والنشاط المبدع. وبعبارة أخرى، أن يساعدونا على أن نصبح أمة وبلد، وليس فقط شعب صاحب إقليم.

وأعتقد أن طموحاتنا، ونوايانا وأنشطتنا العملية ستجد تفهما وتأييدا من الصحفيين الأوكرانيين. ومن الصعب عليهم أن يعملوا الآن. فموقف عدد غير قليل من المسؤولين تجاه الصحفيين لا يتسم بحسن النية، إذا أعربنا عن ذلك بدمائة؛ فقد وصلت إلى المجال الإعلامى أذرع أخطبوط رأس المال غير المشروع والعالم السفلى الإجرامى، وهو يشن الحرب على أولئك الذين يثيرون حنقه.

إن حرية الكلمة هى من الخصائص الحقيقية والأساسية للديمقراطية. وسوف تقوم الدولة بحمايتها بكل السبل، بما فى ذلك العمل على تعزيز الاستقلال الاقتصادى لوسائل الإعلام الجماهيرى. ولكن ينبغى أن تكون الواجبات والمسؤوليات متبادلتين. ولا بد أن ندرك اليوم أنه عندما تزال عمليا جميع القيود الرسمية وتحول الصحافة إلى أداة ذات نصل حاد للغاية، فإن استخدامها يتطلب أكثر من أى وقت مضى أن تتسم بالموضوعية، والإنزان والتناول الدقيق للحقائق. والنزعة إلى حرية التعبير والتحرر الإبداعى ينبغى أن يسير دائما جنبا إلى جنب مع مصالح تعزيز وتضامن المجتمع وصحته.

إن دستورنا عمره سنة واحد فقط. وطبيعي أن تاريخ اعتماده، لم يعتبر بعد كيوم خاص في حياة دولتنا، دعك من فرادى المواطنين. فلا بد من الوقت، والإيمان والعمل الدؤوب لكي تصبح الأسس الدستورية جزءاً من حياتنا من خلال إحداث تغييرات محددة ومنظورة.

ولذلك دعونا ننطلق من مبدأ أن أوكرانيا تبدأ في كل منا. وفي مقدورنا أن نحافظ على المجتمع الذي سوف تهيأ فيه الظروف لتطور الإنسان من جميع النواحي؛ مجتمع تسود فيه الروح الإنسانية، والديمقراطية، والقانون وسوف تسود فيه العدالة، أما الرخاء المادي فسيكون متناسبا مع كمية ونوعية عمل كل منا.

إنها دولة قوية، ومجتمع عادل، وحياة كريمة - إن كل منها يستجيب للمبادئ السامية لدستورنا.

— — — — —